

تقارير: رئيس ائتلاف المعارضة يتجه للاستقالة... وروسيا تعتبر تسليح المعارضة السورية انتهاكاً للقانون الدولي

دعوة لزيادة المساعدات للاجئين السوريين وتحذير من تجنيد الأطفال

■ دمشق، القاهرة - أ.ب. د.ب

دعت الأمم المتحدة أمس الأربعاء (13 مارس/ آذار 2013) المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات لأكثر من مليون سوري لجئوا إلى الدول المجاورة هرباً من الأزمة في بلادهم، في حين نبهت منظمة خيرية بريطانية إلى أن طرفي النزاع المسلح يجندان أطفالاً.

في غضون ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مقتل مستشار سوري يعمل معه في القصف في دمشق، بينما تدور معارك في مناطق سورية عدة أبرزها حي بابا عمرو في حمص وقرب الحدود اللبنانية.

وفي مؤتمر صحفي عقده في الأردن، دعا المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس «البرلمانات والحكومات في العالم إلى إقرار مساعدات استثنائية لدعم الضحايا السوريين والدول التي استقبلتهم». وحذر من أنه «إن لم يحصل ذلك، فإن ميزانية الأمم المتحدة للمساعدات لن تمكننا من أداء واجبنا» مشيراً إلى أن «الأزمة ولسوء الحظ تستمر بلا نهاية».

وأعلنت الأمم المتحدة في السادس من مارس/ آذار الجاري أن عدد اللاجئين تخطى عتبة المليون شخص، محذرة من تضاعف العدد مرتين أو ثلاث مرات مع نهاية السنة الجارية مالم يتم وضع حد للنزاع المستمر منذ عامين. ويلجأ السوريون إلى لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، كما يفر عدد متزايد منهم إلى شمال إفريقيا وأوروبا.

وأوضح غوتيريس إن «هذا أمر لن تستطيع الدول المضيفة ولا منظمات الإغاثة أن تتعامل معه، إلا إذا حصلت على دعم أكبر بكثير من المجتمع الدولي».

داعياً هذا المجتمع إلى «بذل كل ما يمكن لإيجاد الحل السياسي عاجلاً وليس آجلاً. وإن لم يحدث ذلك سنواجه سيناريو كارثياً وقد يمتد هذا الصراع بسهولة».



الأمير تشارلز وزوجته كاميليا في زيارة لمخيم للاجئين السوريين في شمال الأردن

وأوضحت الصحيفة أن الجدل بين الأمين العام للاتلاف مصطفى الصباغ ورئيس الائتلاف معاذ الخطيب خرج إلى العلن أمس بنشر رسالة وجهها الصباغ إلى الخطيب أكد فيها على وجوب تشكيل «حكومة مؤقتة» باعتبارها «الحكومة الشرعية التي تمثل السوريين وهي الضمان الوحيد لعدم تقسيم سورية». رداً على قول الخطيب في رسالة سابقة إن تشكيل حكومة مؤقتة سيؤدي إلى أضرار جمة بينها التقسيم ميدانياً أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان عن انفجار سيارة أمام قسم الشرطة في مخيم خان الشيخ الذي يتعرض للقصف، من دون توافر معلومات عن خسائر بشرية. وفي حمص، قال المرصد إن الغارات الجوية تواصل على حي بابا عمرو في جنوب غرب حمص، المدينة التي يعدها الناشطون المعارضون «عاصمة الثورة».

من جانب آخر، قال وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف إن تزويد المعارضة السورية بالسلاح هو أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي. جاءت تصريحات لافروف بعد يوم من تلميح بريطانيا إلى إمكانية تخطي حظر للاتحاد الأوروبي بهذا الشأن وإمداد المعارضة السورية بالسلاح. وقال لافروف عبر مترجم في مؤتمر صحفي في لندن «القانون الدولي لا يسمح بامداد الاطراف غير الحكومية بالسلاح ووجهة نظرنا هي أنه انتهاك للقانون الدولي».

وأكد لافروف ووزير الخارجية البريطاني وليام هينغ على أنهما يؤمنان بالحوار السياسي لكن اختلاف الرأي بشأن تسليح المعارضة وبشأن اتخاذ خطوات أشد صرامة ضد سورية في مجلس الأمن الدولي زاد من خلافتهما.

الأسد. وكان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المنقسمون بشأن مبررات إبقاء الحظر على الأسلحة، قرروا تخفيف هذا الإجراء عبر تزويد المعارضين السوريين معدات غير قاتلة وتدريبهم. إلا أنهم امتنعوا عن رفع الحظر بشكل كامل.

على صعيد آخر، ذكرت تقارير إخبارية أمس أن رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض يتجه نحو الاستقالة بسبب الجدل الدائر داخل المعارضة.

ونقلت صحيفة «الحياة» اللندنية عن مصادر في المعارضة لم تسماها أن الخطيب يتجه إلى تقديم استقالته في اجتماع المعارضة المقرر في إسطنبول يومي 18 و19 من الشهر الجاري، وأن المجتمعين سيبتون بين خيار تشكيل «هيئة تنفيذية» أو حكومة مؤقتة.

عشائر عراقية تطلق مبادرة

لإنهاء التوتر بين الحكومة والمتظاهرين

والعدالة وإقرار العفو العام باستثناء الإرهابيين والمتهمين بالفساد المالي، وتعويض ذوي ضحايا حادثة الفلوجة التي أودت بحياة 7 متظاهرين. ويتظاهر آلاف العراقيين في مدن شمال وغرب بغداد منذ نحو أربعين يوماً، رفضاً لسياسة رئيس الوزراء الذي يتهمونه بـ «تهميش» السنة وعدم تلبية مطالبهم بإطلاق سراح المعتقلين في السجون.

بدوره، قال شيخ قبيلة الدليم، رعد السليمان إن «هناك دخلاء صعدوا على المنابر وابتأوا بثيرون الفتن وبتاشدون دولاً للتدخل في شئوننا». وأضاف «نحن نرفض هؤلاء ولن نسمح لهم بالتحريض والظن الطائفي وإطلاق الشعارات المسيئة للهوية الوطنية».

من الجماعات الإرهابية ومثيري الفتن وتلبية للمطالب للمتظاهرين». وأجرى الوفد العشائري سلسلة من اللقاءات مع السياسيين والمسؤولين الحكوميين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء، نوري المالكي الذي تعهد بدعم جهود الوفد. وقال الشيخ في كلمته إن «رئيس الوزراء أكد لهم احترامه للمطالب المشروعة للمتظاهرين والتزامه بتحقيق ما يقع منها في صلاحياته الشخصية».

وتقدم الشيوخ بخمسة مطالب إلى الحكومة أبرزها تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، بحسب بيان. وبحسب الشيخ فإن المالكي سيستخدم ثقله في مجلس النواب لتعديل قانون المساءلة

■ بغداد - أ.ب. د.ب

□ تقدم عدد من شيوخ عشائر الأنبار أمس الأربعاء (13 مارس/ آذار 2013) بمشروع لإنهاء التوتر القائم بين الحكومة والمعتصمين في هذه المحافظة التي تشهد منذ أكثر شهرين احتجاجات مناهضة للحكومة. وتتبنى المبادرة بتحقيق توازن مدني وعسكري في مؤسسات الدولة بعد حصولها على تعهد من رئيس الحكومة. وقال الشيخ رافع عبد الكريم الفهداوي وهو أحد كبار شيوخ الأنبار في مؤتمر صحفي ضم عدداً من وجهاء وشيوخ المحافظة «تحركنا بدافع الصلح بين الحكومة والمعتصمين... ولتفويت الفرصة على أعداء العراق



REUTERS

صورة جماعية لوزراء الخارجية العرب في الرياض

وزراء الداخلية العرب يبحثون

في الرياض خطة لمواجهة الإرهاب

الإرهاب وتفكيك شبكاته وبتطور قدرات أجهزة الامن في مجال مكافحته وخصوصاً في البحرين والسعودية والعراق».

إلى ذلك، قال الأمين العام للمجلس، محمد كومان في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية إن «انتشار الفكر المنحرف المتشدد والفتاوى الضالة بفعل الانفلات الإعلامي وازدهار وسائل الاتصال الجماهيري كانت له انعكاسات كبيرة على الإرهاب بحيث شهدنا زيادة ملحوظة في الأعمال الإرهابية والاعتقالات السياسية والنزاعات الطائفية».

لكنه اضاف «بات من المستحيل فرض رقابة صارمة على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي فلا بد بالتالي من تركيز خطاب تصحيحي يفند الفكر الضال (...). فالفكر لا يواجه الا بالفكر».

ويشير الأمين العام بذلك الى مركز اسسه وزير الداخلية السعودي الامير محمد بن نايف قبل عدة اعوام «لرعاية والمناصرة» يحمل اسمه ويعمل على تخريج حوالي ثلاثين دفعة ضمت الاف الشباب «المغرر بهم»

وحضر 21 وزيرا او من يمثلهم من سائر الدول العربية باستثناء سوريا التي لم يكن لها مقعد في الدورة الحالية. وتشارك كذلك وفود امنية رفيعة من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

■ الرياض - رويترز

□ اختتمت بالعاصمة السعودية الرياض أمس الأربعاء (13 مارس/ آذار 2013) اجتماعات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب. وقال العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز في كلمة ألقاها عنه وزير الداخلية أن «تحديات خطيرة وكثيرة تواجه أمتنا العربية تهدد أمنها (...). لكننا سنحافظ على أمننا القائم على اساس التعاطف بين أبناء الشعب للواحد وتعاونهم مع أجهزة الأمن».

والأدلة المادية فإنه يظهر بجلاء ضلوع الحرس الثوري الإيراني وهو ما يعكس علاقة إيران بالتدخل في شأن الأمن الداخلي البحريني بهدف زعزعة الأمن والاستقرار وهو ما يستوجب موقفاً عربياً يتجاوز الإدانة والاستنكار إلى اتخاذ التدابير الفعالة لحماية الأمن العربي والمتمثل في أمن الدول الأعضاء».

وقد أدان وزراء الداخلية العرب خلال المؤتمر «الدعم اللوجستي الإيراني لعمليات الإرهابية» في البحرين واليمن كما حضوا على تعزيز التعاون و«تسليم الإرهابيين للدول التي تطلبهم».

وأوضح بيان أن المجتمعين يؤكدون «لإدانتهم الشديدة للدعم اللوجستي الذي تقدمه إيران لعمليات إرهابية» في البحرين واليمن، وشدوا بأجهزة الامن في البلدين لدورها في «كشف خلايا ومخططات إرهابية خطيرة».

كما اشدوا بجهود «القضاء على

دعا إلى «صياغة رؤية أمنية عربية شاملة في أفق مواجهة تتسم بالحكمة السياسية وتقوية التماسك الاجتماعي (...). وتطوير التسنيق الأمني وتفعيل دور المؤسسات الدينية والاجتماعية والتعليمية».

ولفت الملك إلى ضرورة أن «تدرك أجهزتنا الإعلامية خطورة بث روح التفرة والانقسام في صفوفنا» مشيراً إلى أن بلاده «تكافح الجريمة وفي مقدمتها الإرهاب. أفة هذا العصر».

وناقش المجلس سبل دعم وزارة الداخلية الفلسطينية. ونكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن المجلس دعا «الدول الأعضاء بدعم المساعي الفلسطينية للانضمام إلى المنظمات الدولية لمكافحة الجريمة». من جهته قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة في كلمته في اجتماع الرياض «تمكنت الأجهزة الأمنية من ضبط خلية إرهابية ومن خلال اعتراف أعضاء الخلية

هيئة قضايا الدولة تطعن

على حكم قضائي بوقف الانتخابات المصرية

وكانت محكمة القضاء الإداري قالت في حثيات حكمها بوقف الانتخابات البرلمانية إن دعوة الناخبين لم تعد من أعمال السيادة في الدستور الجديد، وأنها من السلطات التي يجب أن يمارسها الرئيس من خلال رئيس الحكومة ونوابه والوزراء المختصين.

ونسبت الصحيفة إلى مصدر مسؤول برئاسة الجمهورية قوله إن «الرئاسة وافقت على قيام هيئة قضايا الدولة بالطعن ولم تبلغها بعدم الرغبة في الطعن، وأن الهدف هو توحيد المبادئ القانونية في مسألة دعوة الناخبين التي أثارها محكمة القضاء الإداري في حثيات حكمها وهل هي من أعمال السيادة من عدمه وهذا ما ستحدده المحكمة الإدارية العليا».

وكانت المحكمة الإدارية العليا أجلت نظر طعنين آخرين على حكم وقف الانتخابات إلى جلسة 17 مارس/ آذار الجاري.

■ القاهرة - د.ب.أ

□ تلقت المحكمة الإدارية العليا في مصر أمس الأربعاء (13 مارس/ آذار 2013) طعناً من هيئة قضايا الدولة نيابة عن كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى ووزير العدل، ضد حكم وقف الانتخابات الصادر من محكمة القضاء الإداري.

ونكر الموقع الإلكتروني لصحيفة «الإهرام» الرسمية أن ذلك يأتي على رغم إعلان رئاسة الجمهورية وعدد من مسؤوليها احترامها لحكم القضاء الإداري بوقف الانتخابات إعلاء لمبدأ الفصل بين السلطات وعدم الطعن عليه حتى لا يسيروا على درب نظام الرئيس السابق حسني مبارك.

وحسب الموقع، استند طعن هيئة قضايا الدولة على أن دعوة الناخبين للاقتراع هو من أعمال السيادة المكفولة لرئيس الجمهورية، والتي لا يجوز تعرض القضاء لها.

■ واشنطن - أ.ب. د.ب

□ أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس الأربعاء (13 مارس/ آذار 2013) تعيين الدبلوماسي دييورا جونز سفيرة في ليبيا بعد ستة أشهر من مقتل السفير الأميركي في هذا البلد في بنغازي (شرق).

أوباما يعين سفيرة في ليبيا بعد 6 أشهر من هجوم بنغازي

ويتعين أن يقر مجلس الشيوخ، الذي يملك فيه خصوم أوباما الجمهوريون أقلية معطلة، تعيين جونز العضو في مجموعة أبحاث واشنطن «ميدل إيست إنستيتيوت» بعد أن عملت سفيرة في الكويت من 2008 إلى 2011.

وطوال سنوات عملها الـ 31 في وزارة الخارجية أرسلت جونز خصوصاً إلى الشرق الأوسط حيث عملت في سورية والإمارات العربية المتحدة وتركيا. كما تولت منصب مديرة مكتب شؤون شبه الجزيرة العربية من 2002 إلى 2004.